مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 08 / العـدد: 02 مكرر (الجزء الثاني) / جويلية 2019 / ص ص 94 - 107
عدد خاص بالندوة الوطنية: المرأة في الخطاب السوسيولوجي مقاربات الجنس والجندر (النوع الإجتماعي)

مساهمة المرأة في القرارات الأسرية

مقاربة سوسيولوجية بين المرأة العاملة والماكثة في البيت

Contribution of women at family decisions
A sociological approach between working women and women at home

د. رمضان عمومن [1]
[1] جامعة الأغواط (الجزائر)، r.amoumen@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2019/06/14 تاريخ القبول: 2019/06/27 تاريخ النشر: 2020/02/27

ملخص:
هدفت الدراسة إلى الكشف عن مساهمة المرأة في القرارات الأسرية والمقارنة بين المرأة العاملة والمرأة الماكثة في البيت من خلال إجراء مقاربة سوسيولوجية لبعض الدراسات والنظريات، حيث توصلت الدراسة إلى أن سلطة الزوج تقلصت بفضل التغيرات الحاصلة على المستوى البنائي للأسرة الجزائرية إذ لم يعد هذا الزوج المسيطر الأول داخل الأسرة، بل تشاركه المرأة في القرارات التي تخص الأسرة رغم اختلاف المهام خاصة بالنسبة للمرأة العاملة، فأصبح لها دورها كعضو له قيمته الاجتماعية في الحياة الأسرية والتدخل والمشاركة في القرارات العائلية وهذا في ظل التغيرات التي عرفتها الأسرة منها الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: مساهمة المرأة، الأسرة، القرارات الأسرية، المرأة العاملة، المرأة الماكثة في البيت.

Abstract:
The study aimed to reveal the contribution of women to family decisions and the comparison between women working and women at home through a sociological approach to some studies and theories. The study found that the husband's authority was reduced due to changes in the structural level of the Algerian family. Within the family, but the participation of women in decisions concerning the family, despite the different functions, especially for women working, so it became its role as a member of the social value in family life and intervention and participation in family decisions and this in light of the changes experienced by Family, including social, cultural, economic.

المؤلف المرسل: رمضان عمومن، الإيميل: r.amoumen@lagh-univ.dz

Keywords: Women's contribution, family, decisions family, working women, Women at home.

مقدمة:

لقد أدى خروج المرأة إلى ميدان العمل إلى تحقيقها بعض المكاسب في مختلف البلدان التي أمكنها فيها مزاولة هذا النوع من النشاط، كما ارتفعت مكانة المرأة عالميا حيث ساهمت في نواحي متعددة، فقد ظلت الفكرة السائدة قبل عام 1914م أن نشاط المرأة الطبيعي هو المنزل و الأطفال حتى جاءت الحرب فجذبت النساء إلى أعمال كثيرة، ومن هنا طالبن بحقوقهن وركزت المرأة اهتماماتها من اجل الحماية للمرأة والطفل، لهذا اختلفت الحركة في ألمانيا عن انجلترا وأمريكا حيث اهتمت النساء هنا بالمساواة بالرجال ولكن ما إن بزغت بذور النازية حتى اتجه الرأي إلى تأنيب المرأة مرة أخرى ودفعها إلى المنزل، فخروج المرأة إلى العمل في نظر النازية كان يعني نقص في عدد الأطفال وطرد الرجال من العمل وقد قال "هتلر" عن المرأة إإن عملها زوجها وأسرتها ومنزلها ولا نشعر أنه من الصواب إن تقتحم المرأة المجال الرئيسي للرجل ونتيجة لهذا فقد انسحبت المرأة من كل شيء حتى التعليم العالي.

أما في روسيا فقد ارتفعت مكانتها في وقت ما، ففي وقت الوثنية تساوت المرأة مع الرجل في القانون و العرف، ولقد اشتركا سويا في كل شيء حتى القتال كما حصلت النساء على وظائف عالية حيث استمرت وظيفتها لعدت قرون أن تجعل من نفسها متاعا للرجل إلى أن قامت الثورة البولشفية سنة 1914 مساوية تماما بين الجنسين، حيث يحق لها اختيار مكان إقامتها وعدم إتباع زوجها عند ما يرحل، ولها نفس الحقوق مع الرجل. فيما يتعلق بالملكية وهي تعني المساواة الاجتماعية فمن حقها الانتماء إلى إي نادي تختاره حيث يقول " لبنين : "أن الأمة لا تكون حرة حيث هناك نصف عدد السكان مغلولين بين أعمال المطبخ " وكان لهذا القول أثر في تحرر النساء من أعمال المنزل.

أما في أمريكا فقد كانت المعركة طويلة الأمد فبالرغم من مناداة "توماس جيفرسون" بالديمقراطية فانه رأى من الأفضل إبعاد المرأة عن النشاط السياسي ولم يكن للمرأة حق ممارسة أي نشاط إلا الأمومة و الزوجية وليس غريب أن نعرف أن أكثر المعارضة النسائية جاء من النساء أنفسهن فبالرغم من إحساس بعضهن بضآلة المكانة الشرعية، فان أولئك اللائي كن سعيدات في الزواج لم يجدن أي ضرورة لتغيير بل الغالبية منهن تعتقد أن مكان المرأة الطبيعي هو المنزل حتى المتعلمات منهن لم يكن يرغبن في التصويت أو الدخول في مهنة جديدة فليس هناك داعي

للنضال من أجل مسؤوليات غير مطلوبة، ولذلك فقد عان قادة الحركة النسائية كثيرا، وكانت نساء الطبقة المتوسطة هن المحركات لهذه الحركة. (علياء شكري، 1995، ص20)

أما المرأة العربية فلقد مارست المرأة العمل منذ فجر التاريخ، وهي مازالت تعمل إلي اليوم، إما داخل البيت أو خارجه أو تقوم بالعملين معا، فهي منذ نشأتها كفتاة كانت تعمل في بيت والديها أم كأم تعمل في بيت زوجها، أو خارج البيت فقد كانت تمارس كثيرا من الأعمال الزراعية والاقتصادية الحرفية والمهنية. (عبير كامل فرحان الشبابية، 2008، ص 78)

إن المرأة العربية تعمل على إضعاف ما يعمل الرجل حتى وإن كانت جليسة المنزل فهي تعمل في المنزل وتقوم بواجباتها المنزلية وتراعي أطفالها وتعمل إلي جانب زوجها في الحقل في الزراعة وترعي المسنين سواء والديه أو والديها إلا أن عملها غير ذوي قيمة مع أنه لا يقدر بثمن حيث أنه عمل ليس مدفوع الأجر فهي لا تتقاضي عليه أجرا، مع إن المرأة العربية استطاعت من النزول إلي ميدان العمل والعلم بشكل عام إلا أن واقع حال المرأة في مجتمعاتها تعيش ظل مجتمع ذكوري يمنع أحيانا المرأة من العلم ومن العمل خارج المنزل في كثير من الأحيان حيث يعتبر المنزل هو المكان الطبيعي للمرأة حيث تكون هي الأم والزوجة والمربية لأطفالها، وإن أول ما قامت به المرأة العربية الفلاحة هو العمل في الزراعة فقد اضطر الرجل ولأسباب اقتصادية ومادية إلي السماح لها بالعمل إلي جواره في الحقل هي وأولادها، وإن خروج المرأة العربية للعمل أكسبها صفات كثيرة لم تكن تتمتع بها كالثقة بالنفس والقوة والشجاعة وجعلها قادرة على تقرير مصيرها. (شبر الفقيه، 2009، ص113)

إن الوضعية العامة للمجتمع الجزائرية ومكانتها داخل المجتمع عنصرا مهما، فتطور مكانتها أضفي لها ادوار جديدة اكتسبتها نتيجة التحاقها بمجالات التعليم و العمل وأدت هذه الأدوار المكتسبة إلى إحداث تغيرات في مجال قيم والعادات المجتمع من ادوار تقلديه بقيت لصقة بها مدة طويلة إلى أدوار جديدة مكنتها من التخليص من مكانتها الهامشية لكن رغم تطور وضع المرأة الجزائرية إلا أنها مازال هنالك من يعارض خروج المرأة إلى العمل و حتى للتعلم وبالتالي فأن نظرة المجتمع الجزائري للمرأة بشكل عام يتأرجح بين ثلاثة بين ثلاث اتجاهات :

الاتجاه الأول :

وهو الاتجاه تقليدي المحافظ الذي يرى في المرأة الكائن الضعيف جسميا و لا عقلا و الذي يحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض أساسي واحد ألا وهو الزوجية بمفردها لخضوعي و الأمومة بمفهومها ألتوالدي إذا يرى المحافظون أن رأيهم هذا راجع إلى تعاليم ديننا ويرى في اختلاف

المرأة بالرجل وعملها خارج المنزل يسبب فساد أخلاقي وانحلال للقيم والمعاير السائدة في المجتمع. (علي شلق وآخرون، 1982، ص270)

لكن في القابل نجدهم لايعارضون عمل المرأة في الزراعة وتربية الحيوانات، رغم قسوة هذه الإعمال مما يؤكد أن موقفهم هذا لا لتعاليم الدين صلة، وإنما يرجع إلى تمسكهم بالقيم والعادات البالية التي تريد السيطرة عل المرأة وجعل في المرتبة الثانية بعد الرجل.

الاتجاه الثاني :

وهو الاتجاه يمثل فكرة الغالبية العظمى من كل الجنسين إذا يتسم هذا الاتجاه بنوع من التحرر نسبيا فهو لا يعارض عمل المرأة خارج المنزل مادام هذا العمل ليكون منافيا التقاليد و الأعرف، وبهذا فهو يقر بتبعية للمرأة بالرجال مهما كانت صلة القرابة بينهما أبا أخا زوجا –إذ يعترفون بعمل المرأة في وظائف محددة ومعينة تنسجم مع طبيعة المرأة كالتعليم و التمريض، فحسب رأيهم هذه الأعمال هي الأنسب للمرأة وبهذا يصبح عملها مقبولا ومرغوبا فيه، لأنه يساعد على زيادة دخل الأسرة ويحرر المرأة كاملا ويساويها بالرجل.

الاتجاه الثالث:

وهذا الاتجاه المتحرر المتفتح و الذي يساوي بين الحقوق و الواجبات لكل من المرأة و الرجل في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية إذ يعتبر المرأة إنسان قادر على العمل وإبداع، وتحمل المسؤوليات دون اعتبار هذه المساواة تهديد للرجال، كما يرجع الاتجاه أن تخلف المجتمع لا يطمئن المرأة على مستقبلها و تخوفها من هذا المستقبل المجهول لأنها ليست عضوا فعالا فيه ويطالبون بالتحاق المرأة بالعمل على اختلاف أنواعه و تخصصاته.

وهذه الاتجاهات المتعارضة توضح وجهة نظر المجتمع للمرأة، و التي تعكس التميز الحاصل بين الجنسين، وهذه النظرة انتقلت حتى إلى ميدان العمل الذي تعمل فيها.

1- إسهامات المرأة بين الأسرة والمجتمع :

نستنتج مساهمة المرأة في الوسط الإجتماعي والأسري من خلال عدة متغيرات أهمها:

أ- المتغير الاجتماعي والثقافي :

إن الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات والحكومات من توعية الآباء والأمهات بأهمية التنشئة السليمة في الأسرة وبأهمية السماح للأبناء إناثا وذكورا باتخاذ القرارات الخاصة بهم وتدريبهم على المشاركة الإيجابية منذ الصغر ولو حتى في المسائل البسيطة لنشأة الفتى أوالفتات ووعيهم بأهمية الثقة في قراراتهم والقدرة على اتخاذ القرار في حياتهم، وقد ساعدت هذه الأدوار التي تلعبها الدولة والجمعيات والمنظمات المختلفة لمحو الأمية في مساعدة المرأة على تحقيق

مساهمة فكرية، واكتساب مهارات جديدة عن طريق التدريب ودعمها في العمل، وكل هذا جاء من خلال المشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى. (سامية فهمي، 2005، ص320)

وبذلك فإن المتغيرات الاجتماعية أتاحت للمرأة أن تقوم بدور فعال في جميع مجالات العمل حيث أظهرت كفاءة عالية ويرجع ذلك إلي زيادة الإهتمام بتعليم المرأة وإعطاؤها فرصة مساوية للرجل فقد حول عصر الصناعة أنظار الناس إلي العمل فأصبحوا ينظرون إلي العمل على أنه شرط ضروري في حد ذاته لنمو الشخصية إلا أن عدم التحاق المرأة بالعمل مازال يعتبر شيئا مقبولا (بعكس الرجال) لأنها إذا لم تعمل خارج المنزل فيكفيها أن تقوم برعاية شؤون أسرتها، ومع ذلك فالعمل خارج المنزل أصبح جزءا هاما في حياة كثير من النساء حتى لو تحمّلن إلي جانبه القيام بأعمال المنزل، وقد فتح إلحاق المرأة بالعمل أمامها مجالات واسعة من النشاط الاجتماعي وأحدثت تغيرات هامة في مكانتها في المجتمع.(سيد منصور عبد المجيد و آخرون، 2000، ص143)

ب- المتغير الاقتصادي :

يعتبر العامل الاقتصادي من أكثر العوامل استخداما في نظريات التغير فطبيعة العمل ومصدر الدخل، وإمكانية الحصول على السلع والمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الناس أساسية بالنسبة إلي معظم الأسر.

وهذا التفسير يرتبط بكارل ماركس حيث إن نظريته عن المجتمع ينظر إليها على أنها واحدة من النظريات الحتمية، نظر كذلك "إنجليز"أن التغير شيء لا بدئ منه لتعديل ذلك فقد أدى إلي خلق الملكية الجماعية في هذا النظام الذي كان في بدايته يستبعد النساء من عالم الشغل غير أن من الملاحظ أن هنالك مساحة في هذا التغير الاقتصادي وإلزاميته على التقدم الذي شهده العلم في هذا المجال من فتح المصانع وازدياد النمو الديمغرافي الذي كان في المزارع أو المصانع أو الإدارة وهذا ما كان يفتقر إليه في الماضي وأصبحت بذلك المرأة مساهمة اقتصادية مهمة، وبذلك فإن النظر إلي العامل الاقتصادي على أنه التفسير الوحيد وأهم متغير أسهم في دخول المرأة بصورة واسعة إلي عالم الشغل ولازال حتى الآن موضوعا للحوار. (سناء الخولي، 1996)

ج -المتغير السياسي:

إن دعم الدولة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية بدعوة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إلي إعداد وتدريب وترشيح قيادات نسائية للمشاركة في المجالس المحلية والتشريعية وفي قيادة العمل الحزبي وقيادة الأنشطة الثقافية التعاونية، والمشاركة الفعالية في قيادة الجمعيات الأهلية، وأدى عشرات الكوادر النسائية ذات الكفاءة في صياغة القوانين واللوائح بصفة عامة والمتعلقة منها المرأة بصفة خاصة بما في ذلك قوانين العمل الموحدة والاستعانة بنساء

متخصصات في مجالات مختلفة للإفادة من وجهات نظرهم ومن كفاءتهن المهنية لصياغة تشريعات تعبر عن مصالح المجتمع، قد ساهم بشكل أو بآخر في زيادة عدد النساء العاملات في كل المجالات. (سامية فهمي، المرجع سابق، ص321)

د- المتغير التكنولوجي:

تعتبر التكنولوجيا أساساً اجتماعيا الآن العمل التكنولوجي يحدث استجابة لمتطلبات اجتماعية معينة، وتأثير التكنولوجيا على المرأة يكون عادة بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال التصنيع والتحضير ونمو المدن، أما من الناحية المباشر فتظهر في صورة الأدوات المنزلية ووسائل الترفيه الإعلامية والاكتشافات العلمية في مجال الطب والدواء ولهذا فإن الأدوات أتاحت للمرأة فرصة عديدة خاصة المتعلمة كفرصة العمل وقضاء وقت الفراغ بصورة متنوعة، حيث هذه المتغيرات التي تعرضت لها المرأة بصفتها أول شخص قابل للتغير وهذا ليس من الجانب المادي فقط، بل هنالك تغيرات أحدثتها التكنولوجيا والقيم وكان لهذا بعض التأثيرات على أسلوب حياة الأسرة حيث تمتد الحقوق وامتيازات المرأة إلي مجالات متعددة كالعمل والتعليم والأنشطة الرياضية. (عويض السيد حسن جابر وآخرون، 2000، ص ص، 28، 29)

هـ- متغير تحقيق الذات :

قد تعمل المرأة لتثبيت كفاءتها وقدراتها في إنجاز الأعمال التي كانت تقف علي الرجل فقط ويظهر هذا عند المرأة العاملة المتعلمة تعليما عاليا الأن التعليم لا يحقق الحصول علي عمل فقط بل إنه وسيلة لتحقيق هدف أو طموح شخصي للمرأة العاملة خارج المنزل فالعمل يساعد المرأة علي مواجهة صعوبات ومشكلات الحياة. (مصطفي عوفي، 2000، ص143)

ويظهر هذا بوضوح بين العاملات المتعلمات تعليما عاليا لأن التعليم في حد ذاته لا يحقق الحصول علي العمل فقط بل إنه وسيلة لتحقيق هدف أو طموح شخصي للمرأة التي تعمل خارج المنزل كما أن العمل يساعد المرأة علي مواجهة الصعاب ومشكلات الحياة ويقضي علي وقت الفراغ، كما يتضمن اتجاه المرأة للعمل خارج المنزل حتى تقضي علي الوضع التقليدي الذي يضعها فيه المجتمع باعتبارها ربة بيت وزوجة وأم للأطفال وعليها العبء الأكبر في التنشئة الاجتماعية، فمن مميزات العمل الخارجي بالنسبة لهن : (أشرف محمد عبد الغني، 2001، ص367)

- أن عمل المرأة يعتبر جهد أخلاقيا ومساهمة إيجابية لمجتمعنا مما يساعدها علي الرضا عن نفسها.
- العمل ينضم وقت المرأة بحيث لكل من عملها الداخلي والخارجي بداية ونهاية محددة ومنظمة.

بالإضافة إلي تحقيق ذات المرأة العاملة، واستخدام مهارات خاصة وربما قد يكون الهروب من الفراغ والتخلص من الملل الذي تعاني منه، فيكون العمل في هذه الأحوال مصرف للطاقة الزائدة وشاغلا بشغلها عن إطالة التفكير في همومها ومتاعبها اليومية.

2- مساهمة المرأة في اتخاذ القرارات :

إن عملية اتخاذ القرار لدى الأفراد تتسم بخصائص معينة أهمها النشاط الفكري، حيث يعتمد علي إتباع المنطق والتفكير المنهجي والصحيح، وأنها عملية إجرائية، فعلي الرغم من عملية الاختيار هي جوهر اتخاذ القرارات إلا أن هنالك عدد من الخطوات التفصيلية التي تسبقها مثل تحديد وتعريف المشكلة أو التي تأتي بعدها، إلا أن تعدد البدائل هو أساس عملية اتخاذ القرارات فحينما لا يوجد إلا حل واحد لمشكلة معينة فلن يكون هنالك اختيار ومن ثم لا يكون الأمر إجباري علي أمر معين. (علي عباس، 2004، ص 30)

كما أن عملية اتخاذ القرارات مرتبطة بالمستقبل فنحن نتخذ القرارات في الوقت الحاضر ولكن تنفيذ القرارات التي لأثاره سيكون في المستقبل فضلا عن التغير وعدم الاستقرار في العوامل المؤثر فيه. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، ب س، ص 92)

ومنه يمكن القول ان أهم مساهمات المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية يتجلى من خلال :

التحكم في الدخل والإنفاق:

يعتبر تحكم المرأة في دخلها من القضايا الأساسية التي يمكن أن تلقي الضوء علي قدرة المرأة ومدى تحكمها في أمور حياتها فمن هي المرأة التي تستطيع أن تتخذ القرارات بشأن دخلها والتصرف به؟

إن الجواب بالطبع لا تستطيع كل النساء فعل ذلك فهنالك عدة عوامل تؤثر في ذلك، حيث هذه العوامل هي تقريبا العمل والتعليم ففي دراسة علياء شكري وزملائها وجد الباحثون أن هنالك نمطا ثقافيا مثاليا يعبرن إجابة السؤال المتعلق لمن يتحكم بدخل الأسرة ولقد ذهب إلي الكثير من النساء حث سألنهن عن ذلك إلي القول أن الذي يتحكم بذلك هو الزوج فكلمته في هذا الشأن هي الأولي ولا يستطعن معارضته، وقد كشفت الدراسة أن المرأة كثيرا ماتتحكم في دخلها في شراء مستلزمات المنزل والإنفاق إذا كان لها دخل خاص. (نخبة من المختصين، 2008، ص167)

ويختلف هذا الاختلاف باختلاف نمط العمل الذي تقوم به ومرددوه المادي علي الأسرة وفي دراسة أخري مشابهة قامت بها كامليا عبد الفتاح علي المجتمع المصري توصلت الباحثة إلي القول أن العاملة تتمتع بمكانة أفضل من مكانة، غير العاملة داخل الأسرة حيث نجد أن عمل

المرأة لا يمكن أن يرفع مكانتها داخل الأسرة إلا إذا شاركت الرجل في الواقع في صنع القرارات الأسرية، أي عمل المرأة في حد ذاته لا يدل علي تحسين مكانتها داخل الأسرة إذ اقترن بتغير بناء السلطة علي بناء ديمقراطي يتسم بالمساواة قدر الإمكان، حيث نجد أن النساء اللاتي يشاركن في دخل الأسرة يتمتعن إلي حد ما بسلطة في اتخاذ القرارات أكثر من اللواتي لا يشاركن في ذلك. وأكدت العديد من الأبحاث علي أن عمل المرأة ومساهمتها في دخل الأسرة يكسبها مكانة في اتخاذ القرارات ويساعدها علي تحقيق المساواة في المجتمع، حيث ترجمت عمل المرأة ودورها الاقتصادي إلي القدرة علي المشاركة في الأنشطة العامة ومواجهة الاديولوجيات السائدة من تحكم الرجال في اختياراتها الشخصية والعامة، ألا أنه علي الجانب الآخر فإن الرجال يضعون بعض الآليات لتأكيد سلطتهم الذكورية ومكانتهم المتميزة عن المرأة ونجد أن بعض الأزواج ذات الدخول المنخفضة الذين تعمل زوجاتهم للمشاركة في المسؤوليات الاقتصادية للعائلة، فرغبوا قيودا علي أي نشاط لزوجاتهم يكسبهن قوة في اتخاذ القرارات أو يهدد أدوارهم التقليدية، إلا أن المستوى التعليمي العالي والانجاز المهني الأزواج أسهمن إلي حد كبير في إدراك الرجال ووعيهم بدور المرأة في المشاركة سواء داخل الأسرة أو في الأنشطة المجتمعية، وصنع بعض المنظمات الاستقلال الاقتصادية للمرأة يجعلها تقوم باتخاذ القرارات، فالعمل والاستقلال الاقتصادي يمنح المرأة فرصة المشاركة الاجتماعية والاستقلالية في اتخاذ القرارات. (فاتن محمد الشريف، 2007، ص ص، 107، 109)

حجم الأسرة وتنظيم النسل:

تواجه المرأة بعد الزواج قضايا عديدة تتصل بحياتها الشخصية فهي تدخل نطاق أسرة جديدة وفي نطاق مرحلة جديدة من حياتها، ونجد من أهم القضايا التي تكشف عن مدي تحكم المرأة في حياتها الشخصية وسيطر عليها في هذه المرحلة قضية حجم الأسرة وتنظيم النسل وقضية التحكم في الدخل والممتلكات والميراث. (علياء شكري وآخرون، المرجع السابق، ص 352)

ولقد كشفت الدراسات الميدانية عن أن قضية حجم الأسرة لا تعد مسألة ذات أهمية في عملة إصدار القرارات في الأسرة خاصة الأسرة الريفية فمعظم الأسر في الريف لا تضع حدا معينا ويبدو أن قرار حجم الأسرة يتم حسبه ثقافيا ونجد أن بعض الأسر النواة يعبرون عن رغباتهم في إنجاب عدد قليل من الأطفال إلا أنهم يقررن عدم رغبتهن في مناقشة هذا الأمر مع الأزواج لأن أزواجهن يردن عدد أكبر من الأطفال حيث نجد أن المرأة الريفية تخضع خضوعا مطلقا لإدارة الزوج في هذه القضية وتشاركها في ذلك المرأة الحضرية إذا ما تساوت الظروف، حيث أنه من الممكن أن تناقش قضية حجم الأسرة بين الزوج والزوجة إذا ما توفرت الظروف، ونجد أنه من الأسباب التي أدت إلي مناقشة هذه القضية هو تعليم الزوجة وخروجها إلي ميدان

العمل إذ يفترض عليها عمل منتظم خارج المنزل، ولقد أدت المناقشة في حالات كثيرة إلي أن القرارات هي عملية تتصل بتنظيم الأسرة.

إرتباط المشاركة في الإطار الاقتصادي والمهني :

إن مشاركة المرأة في صنع واتخاذ القرارات في نطاق العمل يرجع إلي مجموعة من المحددات والعوامل التي تساعد المرأة علي ذلك أو تمنعها كما تختلف بحسب طبيعة العمل واختلاف الموانع والمستويات سواء منها الدراسية أو السياسية أو الإدارية، ففي ما يخص مشاركة النساء في إنشاء المقاولات يلاحظ أنه من بين مئة امرأة نشطة واحدة منهن فقط تندرج ضمن فئة المشتغلات مقابل أربعة رجال من ضمن كل مئة رجل وبين البحث الوطني حول العائلة أن النساء المشتغلات لا يمثلن سوى 51 % من مجموع المشتغلين، ويتواجد في الأساس بالقطاعات الفلاحية بنسبة 30 %، الصناعة التقليدية 20 %، الخدمات بنسبة 20 % هذا مع العلم أن ارتقاء المرأة الإطار يتم في كثير من الحالات نتيجة قرار الأب الاشتراك ابنته في أعماله أو نتيجة ميراث أو زواج، وبينت الكثير من الأبحاث الميدانية أن هنالك اختلافا في مستويات القرار بين المرأة الموظفة التي تتصرف بكل جدية في مشترياتها وتقرر فيهل بمحض إرادتها وبحسب إمكانياتها، وربة البيت التي وإن كانت تتخذ قرارات متصلة بالحياة اليومية للأسرة، تظل مع ذلك تابعة لما قرره أو وافق عليه الزوج من مقدار مالي إجمالي، أما المرأة الموظفة تكشف عمل لديها من سلطة قرار داخل الأسرة، أما قرارات ربة البت فهي عموما جزئية ومحدودة لا تخرج عن حدود صرف المبلغ المالي المقدم لها من الزوج حيث نجد امرأة من الرباط عمرها 34 سنة تقول يعطيني زوجي قدرا من المال بعد تقيم متطلبات الأسرة الشهرية أنا أحاول التصرف في ذلك المال بقدر متطلبات الأسرة. (المختار الهراس، 2008، ص 55، 56)

ولكن يمكن توضيح هذه الفكرة دون التساؤل حول مدى مساهمة المرأة في القرار المتعلق بالمشتريات الكبرى، هنا أيضا يسمح الوضع الاقتصادي للمرأة العاملة أن تكون طرفا فعالا في هذا القرار وشخصا مشاركا في الحوار والاستشارة القبلية، في حين نجد أن المرأة ربة البيت لا تساهم في هذا النوع من القرارات، وحتى اقتراحاتها لا تنتهي إلي التنفيذ إلا إذا كان الزوج راض عنها، حيث نجد أن بعض الأزواج يصرحن علي أنهن أصحاب القرار لأنهم يعرفون ماردهم من أموال وهل لديهم القدر الكافي للشراء، ومادام هو الذي يعمل هو الذي يقرر حسب النقود التي يمتلكها ولكن يستشير الزوجة في الأمور التي يريد شراءها، ولكن الحديث عن المصاريف هو حديث عن الواجبات والتزامات مادية للزوجين تجاه الحاجات الأسرية، ومن خلال المقابلات اتضح علي أن عمل الرقة يلعب دورا هاما في مساهمتها الفعلية في تلبية حاجيات الأسرة وفي بعض السر

تكون هذه المصاريف متقاسمة بين الزوجين، ويكون القرار في مجال الأثاث واللباس والتجهيزات المنزلية يعود إليها.

3- المقاربة السوسيولوجية :

من خلال تحليلنا لبعض الدراسات يتبين لنا أن إتخاذ القرار يختلف بين المرأة العاملة والمرأة الماكثة في البيت حيث أكدت بعض الدراسات علي تغير دور الزوجة داخل الأسرة من حيث حجم مشاركتها الي جانب زوجها خلال القرارات التي تخص أسرتهما، فذهب البعض إلي القول أن "دخل الزوجة لا يؤثر علي وضعيتها داخل الأسرة أما البعض الآخر يربط وضعيتها الجديدة بمستواها التعليمي مؤكدين من ذلك أن المستوى العالي للزوجة من شأنه أن يرفع من مكانتها وتشارك بقوة داخل أسرتها إلي جانب زوجها ومن بين هذه الدراسات نجد :

-دراسة "ولف "و"جولد":

أجريت هذه الدراسة علي بعض الزوجات العاملات وتوصلا الباحثان في هذه الدراسة "أن كلما كان دخل الزوجة أعلي من دخل الزوج تتمتع بقوة نسبية داخل الأسرة "أي كلما كان الدخل الزوجة أعلي من دخل الزوج يساهم بدرجة كبيرة في تغير مكانتها داخل الأسرة وبالتالي تتقوي هيبتها ودورها كعضو له قيمته الاجتماعية في الحياة الأسرية.

- دراسة "بلاد"و"ولف":

أجريت هذه الدراسة علي مجموعة من الأمهات وقد توصلت الدراسة إلي :"أن اللاتي يتميزن بدخل مستقل يؤدي إلي زيادة قوة الزوجة النسبية داخل الأسرة.

ونفس الشيء للواتي لهن مستوى تعليمي مرتفع بالنسبة إلي أزواجهن يساهم هو الآخر في زيادة قوة الزوجة داخل الأسرة ومنه نقول أن الدخل والمستوي التعليمي العالي له تأثير مباشر في تغير مواقف الأزواج تجاه زوجاتهم، وكما لهذه الأخيرة لها دور كبير في أسرتها تشارك هي الاخري في القرارات التي تخص أسرتها إلي جانب زوجها.

- دراسة "جولد"و"سلاتر":

وفي هذه الدراسة توصل الباحثان "إلي أثر إسهامات المراة في رفع القدرة الاقتصادية لزوجها من أجل تحسين مركزه الاجتماعي، إذا كان سببا مباشرا في تزايد قوتها وسلطتها داخل الأسرة" وهذا يعني أن إسهام الزوجة بدخلها داخل الأسرة في مختلف المجالات يعمل علي تحسين وضعيتها السلطوية داخل الأسرة، وبالتالي تتغير وضعيتها تجاه القرارات التي تخص أسرتها.

-دراسة "بلود"و"هامبلن":

تشير هذه الدراسة إلي "توقعات السلطة لصالح الزوج فكانت المقارنة بين الزوجة التي تعمل خارج البيت والزوجة الماكثة بالبيت، وقد تبين من البحث أن الزوجات المشتغلات خارج المنزل قد اتجهن بشدة نحو المساواة في السلطة إلي جانب أزواجهن بينما تبين أن ربات البيوت قد اتجهن نحو السلطة التقليدية حيث يسيطر الزوج "منه أصبح دور العاملة أكثر إيجابية من الناحية الاقتصادية كما ازدادت نسبة الحالات التي انفردت فيها بهذه السلطة وهذه النتيجة قد أدت فرضية البحث القائل أن "اشتغال المرأة أدى إلي زيادة نفوذها في الأسرة". (كامليا إبراهيم عبد الفتاح، 1984، ص99)

- دراسة علياء شكري :

أدرجت هذه الدراسة من حيث دور وأنشطة المرأة (الزوجة)علي وجه الخصوص في ضل التغير الاجتماعي من خلال التقدم التكنولوجي ووسائل الاتصال والتعليم... إذ أثرت هذه العوامل علي مكانة الزوجة وقوتها باختلاف طبيعة النشاط الذي تمارسه ومستواها التعليمي ومشاركتها داخل الأسرة، فلقد حاولت الباحثة دراسة دور المرأة في عملية اتخاذ القرارات في علاقاتها الاجتماعية بنوعين من المتغيرات الأول يتصل بمصادر قوة المرأة كالتعليم والمشاركة في قوة العمل وفي دخل الأسرة، فهذا النوع مكنها من أن تتعرف علي الدور الفعلي للمرأة من مواقف الحياة اليومية ومصادر قوتها ومدى تأثيرها داخل الأسرة، والمتغير الثاني حمل الأطر المثالية لدور المرأة كما تحدده الثقافة بين الذكور والإناث فالنتائج التي توصلت إليها:

أن الزوجة أصبحت تشارك بفعالية في اقتصاد الأسرة بحكم عملها وتوزيع دخلها أي تشارك بدخلها في الإنفاق المنزلي وغالبا ما تشرف علي هذا المجال إشرافا كاملا علي شؤون المنزل، وفي هذه الحالة فإن دخلها يعطيها مشاركة قوية داخل أسرتها من حيث أنها تلعب دورا هاما في أخذ القرار الخاص بالذهاب إلي الطبيب، الإنفاق. .....الخ، وكما توصلت الدراسة إلي أن الزوجة المتعلمة خاصة التي تعيش في أسرة نواتية لهلا دور فعال في مشاركتها داخل الأسرة، حيث أنها تتحمل المسؤولية كاملة في تعليم الأبناء في تتخذ القرارات المتصلة بذلك وتنفذها. (علياء شكري، 1988، ص ص، 97، 98)

ومنه تبن لنا هذه الدراسة أن دخل الزوجة وتعليمها يساهم بدرجة كبيرة في مشاركتها داخل الأسرة في اتخاذ القرارات التي تحد مهمة داخل الأسرة كعملية الإنفاق وتوجيه الأبناء.

- دراسة سناء الخولي :

تشير هذه الدراسة إلي مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة في علاقتها بوضعية الزوجة، وذلك من خلال ظروف الحياة الجديدة التي تعيشها من وضيفة تحصل علي

أجرة، لأن المرأة في الماضي كانت تنتقل من منزل والدتها إلي منزل زوجها وخبرتها في شؤون المنزلية تكتسبها من والدتها مباشرة.

توصلت الدراسة إلي أهم النتائج المتمثلة :"في أن الزوجة تصبح علي دراية واعية بالحياة والمسائل الاجتماعية مما يساعدها علي زيادة درجة استقلالها وحريتها في الاختيار وكما أنها تشارك بجزء كبير في حياتها الأسرية والمجتمعية وكما أن للمستوى التعليمي يجعل صفة مناقشتها مع زوجها سهلة وتصبح من الضعيف إلي القوى هذا من جهة ومن جهة أخرى بالإضافة إلي العلم ومجالات المعرفة تعلمت أساليب جديدة في الحياة وتتعلم في كيفية التفاعل مع نوعيات عديدة من الناس، وكل هذا يساهم بقسط كبير في مشاركتها داخل الأسرة. (سناء الخولي، 1984، ص88-98)

ومنه فالخبرة والعلم عاملان ضروريان في زيادة مشاركة الزوجة إلي جانب زوجها داخل الأسرة في مختلف القرارات المتواجدة فيها.

- دراسة محمد سمير الحسانين:

تشير هذه الدراسة إلي "دور الأم المتعلمة وأهميتها في الحفاظ علي المستوي التعليمي والثقافي للأبناء، والمساعدة في العملية التربوية التعليمية، إذ تمثل المرأة الأكثر مساهمة من الأب في الإشراف علي وجبات الأبناء المدرسية.

حيث وجد أن اشتراك الزوجين معا في الإشراف علي متابعة الأبناء في التعليم فإن هذا الإشراف يقل كلما انتقلنا من فئة إلي أخرى حتى تنتهي إلي فئة الفلاحين، وينعكس ذلك علي المستوي الثقافي للأم، أما من الجانب الاقتصادي مع زيادة دخل الأسرة في الهيئات الصناعية أصبحت الوحدة الاستهلاكية واضحة في المجتمع، فبدخل المرأة أصبح لها دور واضح في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشراء، وفي توزيع ميزانية الأسرة علي بنود الإنفاق المختلفة. (محمد حسنين، 1994، ص38)

- دراسة محمد يحي مسلم:

تشير هذه الدراسة إلي "تقلص سلطة الأب في العائلة الريفية "إلي أن المرأة الريفية تعرف نوعا من التغيرات علي مستوى دورها ووضعيتها داخل الأسرة، إذ أصبت سلطة الزوج متقلصة بفضل التغيرات الحاصلة علي المستوى البنائي للأسرة الجزائرية إذ لم يعد هذا الزوج المسيطر الأول داخل الأسرة، بل تشاركه زوجته في القرارات التي تخص أسرتهما من خلال المهمات التي يقومان بها، فأصبح للزوجة التدخل والمشاركة في القرارات العائلية وهذا في ظل التغيرات التي عرفتها العائلة منها الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية..الخ"(محمد يحي مسلم، 2000، ص ص

100-39). حسب نظرية الدور الاجتماعي :اختلفت النظم الاجتماعية والنظريات بصدد حقوق كل امرأة والرجال والأبناء داخل الأسرة، وعندما نتحدث عن بناء القوة ونقصد بها سلطة اتخاذ القرار ونفوذ كل أعضاء من أعضاء الأسرة ومدى قدرته في التأثير علي سلوك الآخرين والمجالات التي يحق له الإنفراد باتخاذ القرارات فيها ونوعية القرارات التي يسمح له باتخاذها ويرتبط بناء القوة بنظام الأدوار كما يرتبط بالمراكز الاجتماعية أو بما يطلق عليه الأوضاع الاجتماعية التي تتضمن الحقوق (المكانة) والواجبات (الأدوار)وكل هذه المتغيرات ترتبط بدورها بطبيعة المعتقدات السائدة ونسق القيم الذي يوجه لسلوك الأعضاء المجتمع ويحدد لهم المراكز. (نبيل محمد توفيق السمالوطي، 1981، ص179)

فتوافق المركز الاجتماعي حسب الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يكون فيها الفرد و يعرف حسب المركز الذي يحتله فإن كان مدرسا فله أدوار اجتماعية تجاه أبنائه و بيته و عمله و الأم له أدوار اجتماعية حيال بيتها و عملها و أبنائها. .....الخ إن الأم لها مكانة اجتماعية و دور فاعل في صنع الحياة الاجتماعية و هذا الدور يتعاظم بالوظائف التي تقوم بها و التي لها تأثير على الحياة الأسرية ' فتأثيرها و قوتها النسبية داخل الأسرة تجاه الأمور المهمة التي أصبحت تشارك في الإشراف عليها إلى جانب زوجها أعطاها مكانة اجتماعية مرموقة على الساحة الأسرية إذ أصبحت أرائها تأخذ بعين الاعتبار و لا يمكن الاستغناء عنها في ظل القرارات التي تؤخذ داخل الأسرة ومنه نقول أن المكانة الاجتماعية للزوجة يتعاظم بقدرها تنمو درجة تأثيرها في القرارات الهامة داخل الأسرة.

4- أما النظرية الفكرية

فهي تفسر التغيرات البنائية الثقافية في المجتمع باعتبارها نتاجا للتغير الفكري بحيث تعد التغيرات الفكرية تساهم مباشرة في حدوث أنماط أخرى من التغيرات داخل المجتمع. (علي الحوات، 1998، ص96)

خاتمة:

بعد عرضنا للنظريات والدراسات السابقة تبين لنا مدى دور المستوى التعليمي والمساهمة المادية للزوجة وعمل الزوجين وأسرتهما علي المشاركة في القرارات الأسرية حيث صرحن الكثير من الأمهات أن دورهن الأساسي داخل الأسرة إلي جانب أزواجهن خلال مشاركتهن كعضو له فعالية كبيرة تجاه القضايا الأكثر أهمية داخل الأسرة.

انطلاقا من هذه التغيرات العديد والمختلفة لدراسة التغير الاجتماعي فكانت هذه النظرية إذ تفسر أهم التغيرات المادية واللامادية للوضعية العامة للمرأة إذ أفرزتها وضعية المرأة عدة تغيرات عرفتها المرأة الزوجة خلال مسار حياتها الاجتماعية إذ دخلت ميدان سلك التعليم والعمل

واكتسبت من خلالها خبرات ساعدتها في تكوين وعيها وشخصيتها بشكل قوي تستفيد منه خلال حياتها الأسرية كما عمل التغير الاجتماعي علي تغير البيئة العامة للأسرة فانتقلت من أسرة ممتدة إلي أسرة نواة فكانت هذه الأسرة نقطت تخول في فكر الزوجين المقبلين على الزواج وهو ما أثر علي الزوجة بصفة عامة في أتخاط أهم الأساليب العصرية لتكيفها مع أسرة جديد وفق النظام الاجتماعي المعاصر القائم. كما ترتب علي هذه الأخيرة تقليص سلطة الأب إذ أصبحت هذه السلطة مشتركة بين الزوجين وبالتالي إعادة النظر في توزيع الأدوار وظهور شبكة العلاقات الاجتماعية غير القرابة وعليه لا يمكن تفسير وضع أو مكانة المرأة الزوجة داخل الأسرة فقط بقدر ما يجب أن تهتم بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية والتكنولوجيا. ...الخ التي تأثرت بها أسرة والتي توجد فيها الزوجة وهذا ما يؤكد عليه علماء الاجتماع بان دراسة التغيرات البنائية الوظيفية لا يمكن تحليلها إلا في ضوء الكل أي الأسرة وتأثير الجزء أي الزوجة في الكل وهو ما تطرق إليه البنائية الوظيفية.

المراجع :

1. أشرف محمد عبد الغني.(2001)، علم النفس الصناعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي.
2. حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (ب س)علم الاجتماع التنظيم، مصر، مؤسسة شباب الجامعة.
3. سامية فهمي. (2005) أدوار المرأة الريفية في التنمية، الأزريطة، دار المعرفة الجامعية.
4. سناء الخولي. (1984)الأسرة والحياة العائلية، بيروت، دار النهضة العربية.
5. سناء الخولي. (1996)الأسرة والمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
6. شبر الفقيه. (2009) المرأة العربية المعاصرة وإشكالية المجتمع ألذكوري، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
7. عبير كامل فرحان الشبابية.(2008)المرأة القيادة، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع.
8. علي الحوات.(1998)النظرية الاجتماعية اتجاهات الأساسية، مالطا، منشورات شركة أدجا.
9. علي شلق وآخرون. (1982) المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
10. علي عباس. (2004)أساليب علم الإدارة، عمان، دار المسير للنشر والتوزيع.
11. علياء شكري. (1995)المرأة في الريف و الحضر، ب ط، الإسكندرية، دار النهضة العربية.
12. عويض السيد حسن جابر وآخرون.(2000)الاتجاهات المعاصرة لدراسة الأسرة والطفولة، الإسكندرية، المكتبة الجامعية.
13. كامليا إبراهيم عبد الفتاح.(1984)سيكولوجية المرأة العاملة، بيروت، دار النهضة العربية.
14. محمد سمير حسانين.(1994) التربية الأسرية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
15. محمد يحي مسلم.(2002) تقلص سلطة الأب في العائلة الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر.
16. المختار الهراس. (2008)المرأة وصنع القرار في الغرب، بيروت، مؤسسة شباب الجامعة.
17. مصطفى عوفي. (2000)عمل المرأة والتحديات الأسرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، العدد11، 13 ديسمبر.
18. نبيل محمد توفيق السمالوطي. (1981) الدين و البناء العائلي، السعودية، دار الشروق للنشر و التوزيع.
19. نخبة من المختصين. (2008)علم الاجتماع الأسري، القاهرة، أنفدوك للنشر.